BLACKBIRD FOR TRAINING

قانون العمل الأردني والممارسات الوظيفية

8 – 12 فبراير 2027

أون لاين



قانون العمل الأردني والممارسات الوظيفية

المرجع: 199902_3255536 **التاريخ:** 8 – 12 فبراير 2027 **المكان:** أون لاين **الرسوم:** GBP 2700

مقدمة

تقدّم هذه الدورة فهمًا عمليًا ومنظمًا لقانون العمل المعمول به في المملكة الأردنية الهاشمية، مع التركيز على كيفية تطبيق أحكامه داخل بيئات العمل اليومية.

تم تصميم الدورة لتخدم المديرين التنفيذيين، والإدارة الوسطى والعليا، وقادة الفرق، والمتخصصين في الموارد البشرية، والشؤون القانونية، والإدارية.

كما تستهدف العاملين في القطاعات الحكومية والخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تراعي الدورة احتياجات الموظفين في المراحل المبكرة والمتوسطة من مسارهم المهني، إضافة إلى القيادات التي تتحمل مسؤولية اتخاذ القرار وإدارة العلاقات الوظيفية.

يركّز المحتوى على تحويل النصوص القانونية إلى ممارسات واضحة وقابلة للتطبيق داخل المؤسسات.

وبذلك تساعد الدورة على إدارة العلاقة العمالية بشكل نظامي، وتقليل المخاطر القانونية، وتعزيز الاستقرار المؤسسي.

أهداف الدورة

تهدف هذه الدورة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العملية الواضحة، وتشمل ما يلي.

- التعرف على الإطار القانوني العام لقانون العمل الأردني.
- فهم حقوق العامل وواجباته وفق التشريعات النافذة.
- إدراك التزامات صاحب العمل القانونية والتنظيمية.
- تطبيق أحكام قانون العمل في التوظيف وإدارة شؤون الموظفين.
- تحليل وصياغة عقود العمل بشكل قانوني سليم.
- التعامل الصحيح مع قضايا الأجور وساعات العمل والإجازات.
- إدارة إجراءات إنهاء الخدمة وفق الأطر القانونية.
- الحد من النزاعات العمالية من خلال الالتزام الوقائي بالقانون.



محاور الدورة

اليوم الأول: الأسس العامة لقانون العمل الأردني

يركز هذا اليوم على الإطار التشريعي الذي يحكم العلاقة العمالية.

- التعريف بقانون العمل الأردني وأهدافه.
- نطاق تطبيق القانون والفئات الخاضعة له.
- العلاقة بين قانون العمل والتشريعات الأخرى.
- دور الجهات الرقابية والتنظيمية.
- المبادئ العامة التي تحكم العلاقة بين العامل وصاحب العمل.
- أمثلة عملية على تطبيق النصوص القانونية في بيئة العمل.

اليوم الثاني: عقود العمل وتنظيم العلاقة الوظيفية

يتناول هذا اليوم الأسس القانونية التي تحكم العلاقة التعاقدية.

- أنواع عقود العمل المعتمدة قانونًا.
- شروط صحة عقد العمل ومتطلباته الأساسية.
- حقوق العامل المنصوص عليها في القانون.
- التزامات صاحب العمل تجاه العامل.
- تعديل عقود العمل وآثاره القانونية.
- حالات عملية لتحليل عقود العمل.

اليوم الثالث: تنظيم الأجور وساعات العمل والإجازات

يركز هذا اليوم على الجوانب التشغيلية اليومية ذات الأثر القانوني المباشر.

- تنظيم ساعات العمل القانونية.
- العمل الإضافي وضوابطه القانونية.
- الحد الأدنى للأجور وآلية احتساب الأجر.
- الإجازات السنوية والمرضية والرسمية.
- إجازات الأمومة وغيرها من الإجازات الخاصة.
- تطبيقات عملية على احتساب الحقوق العمالية.



اليوم الرابع: إنهاء الخدمة والنزاعات العمالية

يعالج هذا اليوم أكثر الموضوعات حساسية في إدارة الموارد البشرية.

- حالات إنهاء عقد العمل المشروعة.
- الفصل التعسفي وآثاره القانونية.
- مكافأة نهاية الخدمة والتعويضات.
- إجراءات التسوية الودية للنزاعات.
- دور القضاء في الفصل في القضايا العمالية.
- أمثلة واقعية لقضايا عمالية شائعة.

اليوم الخامس: الامتثال المؤسسي والتطبيق العملي

يختتم هذا اليوم الدورة بالتركيز على التطبيق المؤسسي المستدام.

- إعداد سياسات داخلية متوافقة مع قانون العمل.
- تقييم مستوى الالتزام القانوني داخل المؤسسة.
- دور الإدارة في إدارة المخاطر القانونية.
- توثيق الإجراءات والملفات العمالية.
- مراجعة حالات عملية شاملة.
- مناقشة أخطاء شائعة في تطبيق قانون العمل.

لماذا يجب عليك حضور هذه الدورة؟ الايجابيات والسلبيات!

- فهم عملي وواضح لقانون العمل الأردني.
- تقليل المخاطر القانونية والنزاعات العمالية.
- دعم القرارات الإدارية على أسس قانونية صحيحة.
- تحسين إدارة شؤون الموظفين.
- تعزيز الالتزام المؤسسي بالتشريعات.
- مواءمة السياسات الداخلية مع القانون.
- رفع كفاءة الإدارات والموارد البشرية.
- إمكانية تطبيق المعرفة مباشرة في العمل.



الخاتمة

تقدّم هذه الدورة إطارًا عمليًا ومنظمًا لفهم وتطبيق قانون العمل الأردني داخل المؤسسات. تغطي الدورة جميع مراحل العلاقة الوظيفية، بدءًا من التوظيف وصياغة العقود، مرورًا بتنظيم الأجور وساعات العمل، وصولاً إلى إنهاء الخدمة وتسوية النزاعات.تمكّن هذه الدورة المهنيين متوسطي الخبرة من اتخاذ قرارات إدارية أكثر وعيًا، وتقليل الأخطاء القانونية، وتعزيز الامتثال المؤسسي.

كما تساعد المؤسسات على بناء بيئة عمل مستقرة قائمة على الالتزام بالقانون والوضوح التنظيمي. تم إعداد المحتوى ليكون عمليًا وقابلاً للتطبيق، بعيدًا عن الطرح النظري المعقد. وبذلك تشكّل هذه الدورة مرجعًا مهنيًا مهمًا لكل من يسعى إلى إدارة علاقات عمل متوازنة ومستقرة وفق قانون العمل الأردني.

